

في دلالتها ذكر متعلق لها بدليل انها لم تستعمل بدونه فوجب من مثلاً
هو الايضاً لكن من حيث انه انه لا يعرف حاله بطلقه والنوجب
ذكر متعلقه فلا يستعمل بدونه وهذا اجتناره الشئ في غير نفسه وما
قبله ان يلزم على هذا ان يكون اسماً او خصوصيات تلك المعاني
الجزئية كما لا حقيقة لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلاً
مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة او لا فمدح بان انما
يكون مجازاً لو كان استعمالها فيها من حيث خصصها انما اذا كان
من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا انه وما نسبته للاول نسبة
وغيره للجزئ وبعد كل البعد قيام الاوامل والجزئ على ما ذكر بالا
دليل فطلب الدليل عليه نعمت قال عبد الحكيم في تعليقه لا يدل
على ذلك نقول كما انه لا دليل عليه لا دليل على وضعه كعمى الجزئ مع
اجتياجه الى اعتبار الوضع العام الذي لا دليل عليه وما اسأل
في الجزئ فانه يهضم دليلاً على وضعه له انه لو ورد في المنهيين له
الجزئ كثيراً ما يستعمل في نسبة كلية كما في قولك السير الى المسجد
خير من السير الى السوق فانه النسبة التي هي مدلوله في المثال
منها وله نسبة كثيرة مختلفة باختلاف فاعل الشئ وزمانه وبعينه
نسبة السير من زيد ونسبة السير من عمرو وهكذا ونسبة السير
لثلاثة ونسبة السير لثلاثة ونسبة السير لثلاثة ونسبة السير لثلاثة
العصا ثم في ثم الرسالة الوضعية بمنع صيدف النسبة التي طرفها
مطلق السير التي هي مدلوله في المثال على كثير مستنداً ما يت
النسبة لتغير بتغير الطرف فالنسبة التي طرفها مطلق السير
لا تضد في النسبة التي طرفها سير زيد وان كان مطلق السير
صادقاً على سير زيد فانه نسبة المطلقة التي هي ما يوجب نسبة فرد
منه اليه واجاب **س** يس بانه المراد كما يوجد من كلام السيد
بجزئية النسبة كونها آلة للاحاطة بالشيء وبكلها كونها مطلقاً
لذاتها ولا تكون النسبة المعنوية من كونها كلية التام
ما ذكرناه في معنى المتعلق وهو لقيح عند كثير من الامام صاحب التحفة صانعة

متعلق

متعلق معنى الحرف مجرور قال في المطول قال صاحب الفتح
المراد من متعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
مثل قولنا من معناها ابتدائية وفي معناها الظرفية وكذا
معناها الغرضية فهذه ليست معاني الحروف والاما كما كان حروفنا
بل اشياء لانه الاسمية والظرفية انما هي باعتبار المعنى وما هي
متعلقات لمعانيها اذ افادت هذه الحروف معاني اربعة تلك
المعاني في هذه بنوع استلزام قول المصنف في مثل متعلق معنى
الحرف كما يجوز في زيد في تعجب غير صحيح انه **قال** متعلق
لكلام المصنف بعد قوله ويقدر الكلام في لام التعليل نحو في النظم الـ
في عود **س** لكونه لهم عدواً ورواياً بنسبة العداوة والجزئ الى صلبه
بعد الالتفات بعلية الغائبة بانصه ما يستعمل في العداوة والجزئ
ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائبة فتلويح الاستعارة فيها اي
في اللام في قول **س** لكونهم عدواً ورواياً تبعاً للاستعارة في
الجزئ **قال** المحقق عبد الحكيم **اولاً** مفاد كلام المصنف
هنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابعة لنسبة العداوة
بالعلة الغائبة وليس في كلامه ان الاستعارة في الكلام تابعة
لللام تابعة للاستعارة في الجزئ وانما هي زيادة من الشئ كما حصل
كلامه انه يقدر النسبية او العداوة والجزئ بالعلة الغائبة نسبة
يسريه ذلك النسبية الى نسبة ترتيبها ترتيب العلة الغائبة
فتستعار اللام الموضوعة لترتيب العلة الغائبة لترتيب العداوة
والجزئ من غير استعارة في الجزئ وهذا النسبية كنسبة الربيع
ما نقاد الحنابلة في سناد الانبياء التي هي هذا هو المستفاد من الشان
وهو الحق **س** عند جملة الامام كما كان معناها
معنا كما في ذكر الجزئ كان الاثبات ان تكون الاستعارة والنسبية
فيها تبعاً للنسبية الجزئ لانها بالنسبية معنى على معنى كل معنى
الحرف من جزئها كما ذهب اليه الكافي ونعم الساري وهو
حسن وقوله ثم معناها ابتدائية قال الفقيه المراد بالغاية لمتعلق

الاشياء

النسبية